

بدء محاكمة رئيس تحرير الدستور المصرية

الإثنين 1 أكتوبر 2007

إيلاف

نبيل شرف الدين

قضية "حسبة" أقامها أعضاء في الحزب الحاكم

بدء محاكمة رئيس تحرير الدستور المصرية

نبيل شرف الدين من القاهرة: وسط حالة من الترقب في أوساط الصحفيين المصريين، وأجواء استقطاب حادة بين المؤيدين والمعارضين، بدأت اليوم الاثنين في مصر أولى جلسات محاكمة رئيس تحرير صحيفة "الدستور" المستقلة إبراهيم عيسى، في القضية المتهم فيها بإطلاق وترويج الشائعات حول الحالة الصحية للرئيس المصري حسني مبارك، فيما أعلن عشرات المحامين وممثلو منظمات حقوق الإنسان تشكيل هيئة للدفاع عن عيسى، وقد فوجئ المحامون بقيد 8 دعاوى جديدة ضد عيسى وقد حددت لها جلسة اليوم أمام الدائرة القضائية نفسها. وهذه القضية هي أولى القضايا التي يحاكم فيها صحفيون في ما بات يوصف في مصر بقضايا "الحسبة السياسية" التي يقيمها الحزب الوطني الحاكم ضد الصحفيين المعارضين والمستقلين.

وأوضح مصدر قضائي أن عيسى يواجه عدة اتهامات منها: "نشر أخبار كاذبة من شأنها الإضرار بالمصلحة العامة وتكدير الأمن والسلم العام"، لافتاً إلى أن هذه الاتهامات يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات بموجب المادتين "102 مكرر"، و"108" من قانون العقوبات المصري.

حرب استباقية

وفي تصريحات خاصة لـ (إيلاف) قبيل مثوله أمام المحكمة رأى إبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور أن النية متجهة إلى حبسه، وأعرب عن اعتقاده أن "الطريق أصبح مسدوداً أمام حرية الصحافة والتعبير في مصر، وأن هذه الملاحقات القضائية سوف تظال كل الصحفيين المصريين الذين يحافظون على استقلاليتهم المهنية والسياسية، ويرفضون التحول إلى أبواق للسلطة أو الحزب الحاكم"، على حد تعبيره. ودعا عشرات الناشطين الحقوقيين إلى التحرك الفاعل ليس فقط لإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، بل الاهتمام بالصياغات المطاطة الحالية في قانون العقوبات المصري، كما وصفت التشنج في التعامل مع الصحافة مؤخراً بأنها تشكل "حرباً استباقية" من قبل الدولة لتقليص الحريات العامة ولمواجهة حالة الغضب المتصاعدة ضد السياسات الحكومية وقمع المطالبين بكشف الفساد والتصدي للاستبداد.

وقرر رؤساء تحرير الصحف الحزبية والمستقلة احتجاج صحفهم اليومية والأسبوعية عن الصدور يوم الأحد الموافق 7 من تشرين الأول (أكتوبر) الحالي، بحيث تحتجب الصحف الأسبوعية الأخرى في مواعيد صدورها في الأسبوع نفسه، وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء الهجمة الشرسة التي تتعرض لها الصحافة في مصر والمهددة بالحبس في قضايا النشر بصورة جماعية غير مسبوقة وغير مبررة على الرغم من الوعد الرئاسي المعلن بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر.

من جانبها استنكرت مجموعة "الدفاع عن حرية الصحافة والتعبير في شمال إفريقيا" ما وصفته بالهجمة الشرسة على حرية الصحافة في مصر، معتبرة أن الصحفيين الذين جرت إحالتهم إلى المحاكمة في مصر، هم ضحية حملة استهداف من قبل الحكومة للأفلام الحرة المنتقدة لأوضاع البلاد". وطالبت المجموعة في بيان لها صدر بعنوان: "هجمة شرسة على الصحفيين"، بوقف ملاحقة الصحفيين قضائياً وإلغاء الغرامات المالية الضخمة وعقوبة الحبس، مشيرة إلى أن الحملة المنظمة على رؤساء التحرير، هي رسالة تهديد لترويع الصحفيين والأفلام الحرة، وأنها تروياً بتوظيف القضاء لضرب حرية التعبير والصحافة.